

الفصل الرابع

قبض الريح

● مؤتمر الصلح - تفاؤل واستبشار - بيعة في المسجد الحرام - الشريف حسين ملكا - لا حق للعرب في تقرير مصيرهم - الحلفاء أصحاب القرار - بريطانيا أول من ينكر البيعة - بريطانيا وفرنسا لا تعترفان بالاحسين ملكا لامة العربية - سوريا تباع فيصلا - اصداقاء العرب ينددون بقرار العرب - كيرزون يتعد فيصلا وسعدا عن مؤتمر الصلح - لا حق للعرب في بسط قضيتهم - النبي يحذر كيرزون - بريطانيا تحنت بوعدا - ذهبت وعود مكماهون ادراج الرياح - بريطانيا توقف اعانتها المالية لفيفل - مؤتمر الصلح يؤازر الصهيونية ضد العرب - الانتداب البريطاني على فلسطين - تعيين هربرت صمويل - كيرزون لفيفل : صمويل صديق العرب !! - فرنسا تغزو سوريا - ميسلون - الجنرال غورو - اخراج فيصل عنوة - النبي في مصر - قتل لجنة ملنر - تصريح ٢٨ فبراير - سعد رئيسا لوزارة الشعب الاولى - سعد : لقد صدقنا اننا مستقلون !!

قبض الريح

استبشر العرب بنصر الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى وحسبوا أن ظلمة اليأس قد انقشعت بهزيمة ألمانيا وتركيا الاتحادية وزوال عهد جمال باشا وجمعية الاتحاد والترقى الى غير رجعة • ظنوا أن حريتهم المفقودة أوشتك أن تعود وأن قادة مؤتمر السلام سيلتزمون بمبادئ الحرية وحق تقرير المصير التى بشر بها ودرو ويلسون • أما بريطانيا التى وعدتهم الاستقلال وأغرتهم بالخلافة بلسان ممثلها هنرى ماكماهون فى عام ١٩١٦ فقد كانوا لا يشكون فى سلامة مقاصدها وعزمها على الوفاء بكلمتها ، ومن ثم تمت بيعة الشريف حسين بن على فى مكة المكرمة بالمسجد الحرام ، ملكاً للأمة العربية فى أول المحرم من سنة ١٣٣٥ هـ (٢٩ أكتوبر ١٩١٦) أى بعد أربعة أشهر فقط من اعلان الثورة ضد الأتراك (٩ شعبان ١٣٣٤ هـ - ١٠ يونيو ١٩١٦) ولكن الأمير عبد الله ابن الحسين دهش عندما وجه اليه فى اليوم التالى (الثانى من شهر المحرم) معتمد بريطانيا فى جدة ، الكولونيل ويلسون والمعتمد الفرنسى سؤالاً : لم تمت البيعة دون الرجوع الى الحلفاء ؟ (١) •

فرد عليهما : « عجيب ما تقولان !! ، اننا نقاتل بسيفنا فى سبيل الله واعلاء كلمته وارجاع حقنا القومى الى نصابه ، فمن ساعدنا وأيدنا فهو صديقنا ، ومن نكص عنا وأحب أن يفت فى عضدنا فهو لا يريد بنا الخير » •

فقالا : تشك سموك فى أخلاقنا ؟

قلت (**) : لا •• ولكن نحن أعلم بما ينبغى لنا أن نفعله من أجل أنفسنا (٢) •

(١) الملك عبد الله : مذكراتى ، عمان ، ١٩٤٧ ، ص ١٧٥ - ١٧٦ •
(*) المتحدث هنا الامير عبد الله بن الحسين ، الذى أصبح فيما بعد ملكاً لشرق الاردن •
(٢) الملك عبد الله : المصدر نفسه ص ١٧٦ •
(١٠ - نكبة الأمة العربية)

وجاء القول أن بريطانيا لا تعترف بالشريف حسين ملكا للأمة العربية ، ثم تمت استشارة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا تمخضت عن اعتراف الدول الثلاث بالشريف حسين ملكا على الحجاز فقط !! وأخطر بذلك رسميا في رسالة مؤرخة ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٦ (٢) .

أما مصير الدولة العربية المترامية الأطراف التي كانت موضع بحث مستفيض في رسائل «حسين - ماكماهون» فأصبح من اختصاص مؤتمر الصلح في سنة ١٩١٩ ، ولم يعد يحق لأحد من العرب أن يتحدث عنها ، فضلا عن أن يقرر مصيرها ، سوى مؤتمر الصلح (أي الثلاثة الكبار) وعندما أعلنت الدولة السورية المستقلة بتفويض من المؤتمر السوري العام في ٨ مارس سنة ١٩٢٠ ، وبويع فيصل ملكا على سوريا ثارت ثائرة بريطانيا وفرنسا وعلت صيحة الاستنكار من المسؤولين في لندن وباريس تندد بالمؤتمر السوري وتتساءل : ما شأن هذا المؤتمر بمستقبل سوريا وفلسطين ؟ على نحو سيأتى بيانه في هذا الفصل .

وارتفع صوت الاستنكار مرة أخرى بعد تعيين الأمير عبد الله رئيسا للوفد العربي في مؤتمر الصلح خلفا لأخيه فيصل ملك سوريا عندما قال اللنبى :

« ان رئيس الوفد هو الأمير فيصل » فأجابه عبد الله : هو الآن (يعنى فيصل) ملك سوريا .

اللنبى : ان الحلفاء لم يعترفوا بهذا .
عبد الله : ان الذى ولاه هذه الرئاسة في مؤتمر الصلح قد اعتبر الأمر الواقع وعين رئيسا آخر هو أنا .
اللنبى : هذا الأمر لا يقبله الحلفاء .
عبد الله : وما للحلفاء وتعيين موظف في وظيفة ؟
اللنبى : هو ما سمعت (٤) .

U.S. Department of State Mandate For Palestine, (٢)

Division of Near Eastern Affairs Series No. I. Washington, 1931, p. 7 .

(٤) الملك عبد الله : المصدر نفسه ص ٢٢٤ .

ولم يكن العرب يتوقعون استنكارا كهذا من جانب الحلفاء للقرارات التي اتخذوها فى مسائل هى من أخص شئونهم الداخلية ، لا سيما بعد أن ساندوا قضية الحلفاء وأعلنوا الثورة على الأتراك مما كان له أثر كبير على مجرى الحرب فى الشرق الأوسط لصالح الحلفاء ومع أن المتحاملين على العرب حاولوا أن يقللوا من شأن الثورة العربية (ثورة الصحراء) وأهميتها فان المسئولين البريطانيين هم الذين كانوا يعرفون حقيقة الدور الذى لعبته لصالحهم ومن هؤلاء السير رونالد ستورز الذى تحدث عنها قائلاً : ان أهم النتائج الاستراتيجية للثورة العربية أنها مكنت القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس أن تتحول من موقع الدفاع ضد الأتراك الى مركز الهجوم على قلب الامبراطورية العثمانية (٥) . كما أشاد اللبى فى رسالته الى كيرزون المؤرخة ٢٨ مايو سنة ١٩٢٠ بشريف مكة باعتباره أحد الذين أسدوا للحلفاء مساعدة أحببت خطة الجهاد فى وقت كانت نتيجة الحرب فيه غير معروفة (٦) ، ولكن كل ذلك لم يشفع للعرب عندما انتشعت ظلمة الحرب وحان اقتسام الأسلاب !! فاذا بالثلاثة الكبار يتخذون أخطر القرارات باسم مؤتمر الصلح فيما يتعلق بمستقبل البلاد العربية دون أدنى اعتبار لرأى الأمة العربية التى يعينها الأمر . لقد رأينا وزارة الخارجية البريطانية تستشير هربرت صمويل وهذا بدوره يستشير قادة الحركة الصهيونية فى كل المسائل المتعلقة بمصلحة الصهيونية فى فلسطين وذلك فى وقت كانت كثرة يهود العالم تقف فيه ضد فكرة الصهيونية !! ثم تملى وزارة الخارجية البريطانية على ممثلها فى الوطن العربى ما أشار به قادة الصهيونية للتنفيذ !!

ولكن الأسلوب يختلف عندما تطرح قضايا الأمة العربية للبحث :
ينهض سعد زغلول ومن ورائه الشعب المصرى على قلب رجل واحد

Storrs, The Memoirs of Sir Ronald Storrs, p. 179. (٥)

Woodward and Butler, Documents on British (٦)

Foreign Policy, 1919 - 1939, Vol. 13, P. 257 No. 253 from Allenby (Cairo) to Curzon, No. 559 (E 6180 / 2854 / 44) Cairo, May 28, 1920.

مطالباً بالاستقلال وانهاء الحماية البريطانية فتسخر بريطانيا من سعد وتنكر عليه حق تمثيل الشعب المصرى ثم تأمر باعتقاله وعدد من خيرة أبناء مصر وتنفيهم الى مالطة ثم الى جزائر سيشل ثم الى جبل طارق^(٧) . ويرتفع صوت فيصل فى الهلال الخصيب يؤيده الشعب العربى فى سوريا وفلسطين والعراق ، مطالباً باستقلال العرب ووحدة سوريا ويقف المؤتمر السورى العام من ورائه يثد أزره فى الدعوة الى الاستقلال ورفض الصهيونية والانتداب الفرنسى فتستشيط فرنسا غضبا ويكتب السفير الفرنسى فى لندن مسيو كامبون الى كيرزون ليبلغه رسالة من حكومته فى باريس^(٨) تستنكر فيها قرار المؤتمر السورى بمبايعة فيصل ملكا على سوريا ، ويجدر بنا قبل الحديث عن المؤتمر السورى وقراراته وموقف الحلفاء منه ، أن نذكر شيئاً عن استراتيجية الحكومة البريطانية والفرنسية ازاء فيصل خلال النصف الثانى من عام ١٩١٩ .

كان فيصل يتوقع العودة الى باريس فى نهاية يوليو ١٩١٩ لحضور مؤتمر الصلح مع أمته. لورنس عندما يحين الوقت لبحث موضوع الهلال الخصيب ، ولكن لورنس (عضو الوفد البريطانى فى مؤتمر الصلح وأحد مستشاريه) أبرق الى فيصل فى ١٥ يوليو ١٩١٩ عن طريق اللبى فى القاهرة أن المؤتمر لن ينظر فى الشئون العربية حتى شهر سبتمبر وأنه ينصح بتأجيل حضوره حتى ذلك التاريخ^(٩) ، ولم يكن كيرزون يطمئن الى وجود فيصل فى باريس فى ذلك الوقت جنباً الى جنب مع لورنس لأنه كان يخشى أن يكون ذلك مدعاة لاجراج حليفته فرنسا . ومن ناحية أخرى كانت فرنسا تعمل جهد استطاعتها على

(٧) انظر العقاد ، سعد زغلول ص ٣٨٦ — ٤٠٨ .

Woodward and Butler, op. cit., p. 278. No. 254, (٨)

note from the French Ambassador to Earl Curzon (Received June 1) (E 5598 /244). Ambassade De France A' Londres, 31 Mai 1920.

Woodward and Butler op. cit. Volume 4, p. 314, No. (٩) .

221 Mr. Balfour (Paris) to General Sir E. Allenby (Cairo) No. 66 Telegraphic (384 /1/1/14444) Paris, July 15, 1919.

ابعاد فيصل عن مؤتمر الصلح فأرسلت برقية الى المسيو بيكو فى سوريا تنصح فيصل بتأجيل مجيئه الى باريس لأن المؤتمر لمن ينظر فى أمر سوريا الا بعد فترة من الوقت (١٠) . وفهم فيصل أن المقصود من هذه البرقية الحيلولة بينه وبين الذهاب الى المؤتمر فأخطر الضابط السياسى فى دمشق أنه (أى فيصل) اذا حيل بينه وبين المؤتمر أو اذا أجلت رحلته لأجل غير ملائم فإنه سيتخذ التدابير الدشاعية التى يقتضيها الموقف ضد أى قرار قد يتخذ لغير مصلحة للقضية العربية .

وقد صرح كيزون فى برقيته الى بلفور فى باريس (١٧ يوليو ١٩١٩) (١١) أن التعاون بين الكولونيل لورنس و فيصل من شأنه أن يضع بريطانيا فى موضع جد حرج ازاء فرنسا وأنه لا ينصح أن تتم زيارة فيصل قط (لأوروبا) فى الظروف الراهنة وأنه يرى فى الامكان استمالة فيصل لالغاء رحلته اذا حيل بين لورنس والذهاب الى باريس (كان لورنس فى لندن فى ذلك الوقت) . ومن ثم توجه كيزون بسؤال الى بلفور عما اذا كان لورنس عضوا فى الوفد البريطانى الذى يقوده بلفور ويتلقى الأوامر منه واذا كان الأمر كذلك ألا يرى من الأصوب ألا يؤذن له (أى للورنس) بالذهاب الى باريس ؟

كان كيزون يرمى الى ابعاد فيصل عن باريس حتى تتقرر شروط معاهدة الصلح مع تركيا بصفة نهائية ثم يستدعى فيصل بعد ذلك ليوضع أمام الأمر الواقع كما فعل مع سعد زغلول وتنتقل اليه شروط المعاهدة للعلم !! وذلك فيما زعم كيزون استنادا الى نصيحة الجنرال كلايتون (١٢) .

Woodward and Butler op. cit. pp. 314 - 315 No. (١٠)

222 Colonel French to Earl Curzon (Received July 17) No. 385
Telegraphic [103235 / 103235 / 44] Cairo, July 17, 1919.

Woodward and Butler op. cit. p. 315, No. 223, Earl (١١)

Curzon to Mr. Balfour (Paris) No. 994 Telegraphic [105018/
103235 / 44A] Foreign Office July, 17, 1919.

Woodward and Butler op. cit. p. 316, No. 225 Earl (١٢)

Curzon to Mr. Balfour (Paris) No. 1001 Telegraphic [103235/
103235 / 44] Foreign Office, July 21, 1919 .

وعندما تلقى فيصل الدعوة من لويد جورج للسفر الى باريس (١٠ سبتمبر ١٩١٩) وتوجه فورا الى العاصمة الفرنسية فوصلها في ١٩ منه ، كانت بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا على جلاء الجيش البريطاني من المنطقتين الشرقية والغربية في سوريا « O.E.T.W. and O. E.T.E. » وكليهما لتبأشر القوات الفرنسية احتلال سوريا (عدا دمشق وحمص وحملة وحلب) وفي ١٢ أكتوبر ١٩١٩ عين الجنرال غورو قائدا عاما للجيش الفرنسي في الشرق ومندوبا ساميا لفرنسا في سوريا وكليهما^(١٣) ووصل الجنرال غورو (جمال باشا الجديد) بيروت في ١٨ نوفمبر ١٩١٩ أي بعد خمس سنوات فقط من تاريخ دخول جمال باشا التركي دمشق (٥ ديسمبر ١٩١٤) وكان وصوله ايذانا بقرب المعركة بين فرنسا والأمة العربية في الجبهة السورية .

وكما كان متوقعا فان زيارة فيصل لباريس خلال النصف الثاني من عام ١٩١٩ كانت جهدا ضائعا ، لأن الحلفاء أبرموا أمرهم فلم يجد مناصا من العودة الى دمشق في مطلع عام ١٩٢٠ وقبل أن يغادر باريس في ٦ يناير سنة ١٩٢٠ بثلاثة أيام تلقى برقية من الأمير زيد في دمشق تنبئ باحتلال القوات الفرنسية ثلاث قرى من أعمال حمص ودخولها بطبك بثلاثة آلاف جندي .

وتحرك الشعب العربي في سوريا لمباشرة مسؤولياته عن طريق المؤتمر السوري العام الذي دعي الى الانعقاد في ٦ مارس سنة ١٩٢٠ ليتخذ قراره التاريخي في ٧ مارس باعلان الدولة السورية المستقلة بحدودها الطبيعية والمناداة بسمو الأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها وفي يوم ٨ منه تمت البيعة في دار بلدية دمشق وجاء في القرار التاريخي الذي أعلنه رئيس المؤتمر :

« وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد وجعل الأمة ترى فيه رجلا العظيم ، ملكا دستوريا على سورية بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول

(١٣) إمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ج ٢ ص ٨٧ - ٩١ .

وأعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة فى المناطق الثلاث على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسئولة تجاه هذا المجلس فى كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام» (١٤) .

ورد الملك فيصل :

« أشكر للأمة نياتها الحسنة نحوى وعلى ما أبدته من حسن الاعتماد وأشهد الله أنى ما قمت الا بما يجب على وأتمنى أن أوفق لأقوم بكل ما يكفل استقلال البلاد وحريتها ولأعتنى بشئون الشعب السورى ورقيه وأشهدكم على قولى هذا ، والله خير الشاهدين » .

وهكذا تم العقد بين ممثلى الأمة وقائدها ، عقدا اكتملت له كل عناصر التراضى والعرض والقبول .

وفى اليوم الثامن من شهر مارس ١٩٢٠ أصدر الملك فيصل قرارا بتكليف رضا باشا الركابى لتأليف أول وزارة لسوريا المستقلة ، وأوفد فيصل اللواء نورى السعيد الى لندن وباريس يحمل كتابين من جلالته الى الحكومتين الفرنسوية والبريطانية كما بعث رسالة خاصة الى الرئيس الامريكى ويلسون يبلغهم اعلان الاستقلال ومبايعته ملكا لسوريا (١٥) .

وفى الوقت ذاته تلقى الجنرال اللنبى فى القاهرة رسالة من الملك فيصل تحمل اليه قرار المؤتمر السورى وتؤكد له أن اعلان الدولة السورية المستقلة لن يؤثر على العلاقات الودية القائمة بين سوريا وبريطانيا وأنه (اى فيصل) يؤكد صداقته للحكومة البريطانية .

ونقل اللنبى هذه الرسالة الى كيزون فى برقيصة أرسلت فى الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء يوم ١٣ مارس ١٩٢٠ (١٦)

(١٤) أمين سعيد ، المصدر نفسه ص ١٣٢ .

(١٥) أمين سعيد ، المصدر نفسه ص ١٣٩ - ١٤٠ .

Woodward and Butler op. cit. Volume 13, pp. (١٦)

224 - 225 No. 219 Field Marshal Viscount Allenby (Cairo) to Earl Curzon. No. 260 Telegraphic [E 1538 / 2 / 44] Cairo, March , 13, 1920, 5. 50 P. M.

وأبرق كيرزون فى الساعة السادسة مساء اليوم نفسه من لندن الى اللنبى قائلا :

« يجب أن تخطر الأمير فيصل (كذا) فورا أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تعترف بحق مؤتمر دمشق فى تقرير مستقبل سوريا وفلسطين والموصل أو العراق ، وهى لا تعلم شيئا عن تكوين هذا المؤتمر وسلطته • ان هذه الأقطار قد فتحتها جيوش الحلفاء وأخذتها عنوة من الأتراك ولن يتقرر مستقبلها — وهو الآن أمام مؤتمر الصلح — الا على أيدي دول الحلفاء مجتمعة • اننا لا نعلم اذا كان « الأمير فيصل » قد تسلم التحذير المشترك الذى بعثنا به اليه فى الثامن من شهر مارس فى هذا المعنى ولا ندرى اذا كان مؤتمر دمشق اتخذ هذا القرار عن جهل بذلك التحذير أم تحديا له •

« ومهما يكن الأمر فان حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع أن تعترف بحق هيئة كونت نفسها بنفسها فى دمشق أن تنظم هذه المسائل وان حكومة صاحب الجلالة والحكومة الفرنسية لا يسعهما الا القول بأنهما تعتبران هذه التدابير غير ذات موضوع •

« ويجب أن تضيف أيضا نياية عن حكومة صاحب الجلالة أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال التسليم بحق أية هيئة فى دمشق أن تقرر مصير العراق أو الموصل •

« وعليك أن توجه الدعوة مرة أخرى للأمير فيصل أن يعود الى أوروبا لييسط تضيته أمام مؤتمر الصلح » (١٧) •

وتحرك السفير الفرنسى فى لندن بتوجيه من حكومته لينقل الى الحكومة البريطانية أن الموقف — فى رأى الحكومة الفرنسية — يقتضى أن ترسل الحكومتان برقية أخرى بصفة عاجلة الى الأمير فيصل

Woodward and Butler op. cit. p. 225, No. 220, Earl (17)
Curzon to Field-Marshal Viscount Allenby (Cairo) No. 223
Telegraphic [E 1461 / 2 / 44] Foreign Office, March, 13,
1920 6. P. M.

تعلنان فيها أنهما لا تعترفان بقرار المؤتمر السوري على الإطلاق
وأن ترسل البرقية باسم الحكومتين الى فيصل عن طريق المارشال
النبى (١٨) •

لكن حقائق الموقف فى سوريا لم تدع للفيلد مارشال النبى خيارا
غير أن ينصح حكومته قائلا « اذا أصرت الدول المتحالفة على عدم
الاعتراف بما قام به فيصل والمؤتمر السوري فان ذلك يعنى نشوب حرب
مؤكدة ، واذا بدأت العداوات فان العرب سوف ينظرون الى الفرنسيين
والانكليز نظرة تضعهم فى مصاف الأعداء ، وسوف يجربنا الفرنسيون
الى حرب ... ليست فى مصلحتنا ولسنا على استعداد لخوض
غمارها » (١٩) ومن ثم نصح النبى - وألح فى النصح - أن تعترف
الدول بسيادة فيصل على أمة عربية أو اتحاد عربى يضم سوريا
وفلسطين والعراق ، على أن تبقى ادارة سوريا فى أيدي الفرنسيين
وتشرف بريطانيا على ادارة فلسطين والعراق ، وذكر النبى أن هذا
الاقتراح - فى اعتقاده - سيكون مقبولا لدى فيصل وسوف يضمن
لبريطانيا صداقة العرب •

ومع أن الاقتراح الذى تقدم به النبى الى حكومته لا يحمل غير
اعتراف شكلى بما سماه سيادة فيصل على أمة عربية أو اتحاد عربى
مع الاحتفاظ بالسلطة الحقيقية لبريطانيا وفرنسا ، فان كيزون لم
يقبل الاقتراح ذاكرا أنه لا يقبل وصاية من فيصل يأخذ بمقتضاها سوريا
وفلسطين والعراق قبل أن ينظر مؤتمر الصلح فى الموضوع برمته •
ومن ناحية أخرى قال كيزون انه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن

Woodward and Butler op. cit., p. 224, No. 218, (١٨)
Letter from the French Ambassador to Earl Curzon, [E 1461 /
2 / 44] Ambassade De France A' Londres, 11 Mars, 1920.

Woodward and Butler op. cit., p. 231, No. 223, Field- (١٩)
Marshal Viscount Allenby (Cairo) to Earl Curzon No. 271
Telegraphic [E 1813 / 2 / 44] , Cairo, March 18, 1920.

التوفيق بين الاعتراف بفيصل ملكا على بلاد تمثل فلسطين جزءا منها
وبين مطالب الصهيونية ؟ (٢٠) •

ودار حوار طويل بين اللنبي فى القاهرة وكيزون فى لندن حول
أنجع الوسائل لمعالجة الموقف فى سوريا وفلسطين وكانت مهمة اللنبي
عسيرة لأنه بصفته موظفا مسئولا عن أمن المنطقة لا يستطيع أن ينكر
الحقائق التى يلمسها عن كذب وهى حقائق لا ترضى عنها حكومته فى
لندن وليس فى استطاعته أن يجلب هذه الحقائق عن لندن لأن إخفاءها
قد يزيد الموقف تعقيدا ، فال مؤتمر السورى — فى رأى اللنبي — وتمثيله
للشعب العربى فى سوريا وفلسطين وبيعة فيصل بالملك حقائق لا سبيل
الى انكارها ولكن اثبات الحقائق لا يعنى اللنبي من مسئولية تنفيذ
السياسة التى تقررها حكومته وقد قرر المسئولون فى لندن أن المؤتمر
السورى لا وجود له وأن فيصل ليس ملكا على الدولة السورية الموحدة
وأن فلسطين أبيت جزءا من سوريا ولكنها الوطن المرتقب للشعب
اليهودى ، وأحس اللنبي بحطورة المسئولية الملقاة على عاتقه فأثر أن
ييسر حكومته بالحقائق أولا ثم يتقدم الى كيزون بمشروع جمع
بين حل النفاثض والاضداد ، فكتب الى كيزون فى ٢٠ مارس ١٩٢٠ (٢١)
قائلا ان الحقائق التى يعلمها أن مؤتمر دمشق يمثل رغبة الكثرة الراجحة
فى سوريا رغم أن موقف الشروز والكنيسة الأرثوذكسية يشوبه بعض
التردد ثم اقترح أن يعترف مؤتمر الصلح بفيصل ممثلا لأهل سوريا
وفلسطين مع الاعتراف لسكن هذين القطرين بحفهم فى الاتحاد تحت
لواء سلطة واحدة ، على أن يعترف العرب بمطامع بريطانيا فى فلسطين
والعراق ومطامع فرنسا فى سوريا ولبنان ومطامع الصهيونية فى

Woodward and Butler op. cit., p. 231, No. 224 Earl (٢٠)

Curzon to Field-Marshal Viscount Allenby (Cairo) No. 251
Telegraphic [E 1813 / 2 / 44] Foreign Office, March, 19, 1920.

Woodward and Butler op. cit. p. 2٤3 No. 225 Field- (٢١)

Marshal Viscount Allenby (Cairo) to Earl Curzon, No. 273
Telegraphic [E 1927 / 2 / 44] Cairo, March 20. 1920.

فلسطين !! ورحب كيزون باقتراح اللنبى (٢٢) قائلاً انه لن تكون هناك صعوبة فى الاعتراف بفيصل على النحو المقترح ولكن ذلك رهين بشرطين : أن يحضر فيصل الى مؤتمر الصلح ويعترف لفرنسا بوضعها الخاص فى سوريا ولبنان ، ولبريطانيا بوضعها فى فلسطين مع الاعتراف بالتزام بريطانيا نحو الصهيونيين باعداد وطن قومى لهم فى فلسطين . ونلمح من خلال هذا التصريح أن بريطانيا تريد أن تلتزم بفيصل بالحضور الى باريس ليعلن تسليمه بالمطامع البريطانية الفرنسية والصهيونية فى البلاد العربية على ألا تلتزم هى بشيء على الاطلاق !!

وأدرك اللنبى أن اقتراح كيزون ينطوى على حيلة لن يتردد فيصل فى رفضها فرد على رسالة كيزون قائلاً « اننى أشك كثيراً فى قبول فيصل لهذا العرض الا اذا أبلغناه فى الوقت ذاته أن مؤتمر الصلح سوف يعترف فى معاهدة الصلح مع تركيا بمبدأ الوحدة بين سوريا وفلسطين فى ظل سلطة واحدة كما نصحت فى برقيتى رقم ٢٧٣ » (٢٣) وحذر اللنبى مرة أخرى السلطات البريطانية فى لندن من الاستهانة بأمر المؤتمر السورى وعدم الاعتراف به ممثلاً لأرادة الكثرة فى سوريا .

وبينما كان كيزون يسعى جاهدا لاجباط عمل المؤتمر السورى فى دمشق ، تلقى رسالة من الكولونيل ماينرتزاجن فى القاهرة تؤكد الأنباء التى وردت عن انعقاد المؤتمر العراقى العام فى ٨ مارس ١٩٢٠ واعلان استقلال الدولة العراقية التى تمتد حدودها من شمال ولاية الموصل الى الخليج الفارسى ومبايعة الأمير عبد الله ملكاً للعراق وانهاء الاحتلال البريطانى (٢٤) .

Woodward and Butler op . cit. p. 235, No. 228 Earl (٢٢)

Curzon to Field - Marshal Viscount Allenby (Cairo) No. 234
Telegraphic [E 1927 / 2 / 44] Foreign Office, March 22, 1920.

Woodward and Butler op . cit., pp. 235 - 236, No. (٢٣)

229 Field-Marshal Allenby (Cairo) to Earl Curzon No. 282
Telegraphic [C 2068 / 2 / 44] Cairo, March 23, 1920.

Woodward and Butler op . cit. pp. 236 - 237, No. (٢٤)

230 Colonel Meinertzhager (Cairo) to Earl Curzon No. Pol./607
Telegraphic [E 2329 / 2 / 44] Cairo, March, 26, 1920.

وأبرق الملك حسين الى اللنبي مؤكدا مبدأ الوحدة العربية مذكرا اياه بكتاب ماكماهون المؤرخ فى ٣٠ أغسطس عام ١٩١٥ الذى أيد فيه رسالة من كتشنر تتعلق بالخلافة واستقلال العرب ، وأعرب الملك حسين فى برقيته الى اللنبي عن تأييده لقرارات المؤتمر السورى والمؤتمر العراقى ووصف تلك القرارات بأنها تتفق والمبادئ التى أعلنها مؤتمر الصلح (٢٥) .

ومع ذلك فان القضية سارت فى الاتجاه الذى رسمته لها السياسة البريطانية والفرنسية غير عابئة بحقوق الشعب العربى صاحب الكلمة الأولى فى تقرير مصيره ، رغم الاحتجاج الذى بعث به الملك حسين الى اللنبي معلنا أنه ليست له صلة بمؤتمر الصلح لأن ارتباطه كان مع بريطانيا عن طريق ممثليها فى مصر (يعنى ماكماهون) وأن بريطانيا هى التى دعت الى الثورة على تركيا وقبلت شروطه الخاصة باستقلال الوطن العربى وأنه ضحى بكل شئ فى سبيل الثورة على الأتراك استنادا الى ثقته فى بريطانيا (٢٦) .

ورفض فيصل - بحق - دعوة الحكومة البريطانية له لحضور اجتماعات مؤتمر الصلح ، وضاق المسئولون البريطانيون فى لندن ذرعا بموقف فيصل وقررت الحكومة البريطانية قطع الاعانات المالية التى كانت تقدمها له وذلك لحمله على قبول دعوة المجلس الأعلى للصلح بالتوجه الى أوروبا ، ولقى اللنبي نصيبا من التأييد لأنه دفع لفيصل العون المالى المستحق عن شهرى يناير وفبراير ١٩٢٠ (مائة ألف جنيه) وطلب من اللنبي أن يتقدم بمذكرة عن أسباب هذه المخالفة التى ارتكبها لتعرض على مجلس الوزراء البريطانى (٢٧) ، وكان للجبرال اللنبي رأى

Woodward and Butler op. cit., p. 237., No. 231 (٢٥)

Field - Marshal Allenby (Cairo) to Earl Curzon, No. 298
Telegraphic [E 2491 / 2 / 44] Cairo, March, 27, 1920.

Woodward and Butler op. cit. p. 246, No. 237 (٢٦)

Allenby (Cairo) to Curzon, April 7, 1920.

Woodward and Butler op. cit., p. 286, Curzon to (٢٧)
Allenby, Foreign Office June, 9, 1920.

فى الاعانات المالية التى تقدمها بريطانيا للحكام فى الأقطار العربية أدلى به فى كتابه المؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٠ (٢٨) الى كيرزون ، حيث قال : ان سياسة الحلفاء فيما يتعلق بسوريا وفلسطين لا تتفق ورغبات المواطنين هناك وأن بريطانيا تواجه تهمة الحنث بوعددها وبسبب هذا الموقف انفتح المجال أمام الدعاية التركية والبلشفية ، وقد كانت الحكومة البريطانية فعلا تخشى أن ينحاز فيصل — بتأييد من البلشفيك — الى جبهة الأتراك القوميين فى نضالهم ضد بريطانيا وفرنسا ، اذا لم تتفق معه فرنسا بشأن الوضع فى سوريا ومن ثم اقترح كيرزون أن تسعى الحكومة الفرنسية لتحقيق هذا التقاهم مع فيصل ووضح كيرزون فى رسالته الى السفير الفرنسى فى لندن أن فيصل اذا رفض الحضور بشخصه الى أوروبا فعليه أن يتحمل النتائج المترتبة على ذلك ومنها سحب الاعتراف به بصفته ممثلا للحجاز فى مؤتمر الصلح وايقاف الاعانات المالية التى يتلقاها من بريطانيا وفرنسا واعطاء فرنسا حق احتلال الخط الحديدى بين حمص وحلب (٢٩) .

وتدخلت الصهيونية لتزيد الموقف اشتعالا فبعث هيربرت صمويل برسالة الى كيرزون (٢٦ يونيو ١٩٢٠) قال فيها ان رئيس الوزراء الفرنسى مسيو ميليران يخشى أن يتجه العرب الى ضرب الفرنسيين بالانجليز ولذلك فانه يطالب أن تتم كل الاتصالات من جانب بريطانيا مع فيصل عن طريق الجنرال غورو الحاكم العسكرى الفرنسى فى سوريا ... (٣٠) وكان صمويل قد عين حاكما عاما على فلسطين بعد أن قرر الحلفاء فى مؤتمر سان ريمو اخضاع سوريا للانتداب الفرنسى ووضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطانى مع الالتزام بانشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين ، وبلغ فيصل هذا

Woodward and Butler op. cit., p. 274, No. 253, (٢٨)
Allenby (Cairo) to Curzon No. 559 Telegraphic [E 6180 / 28 / 2854 / 44] Cairo May, 28, 1920.

Woodward and Butler op. cit., p. 271, No. 251 (٢٩)
Curzon to the French Ambassador, London, May 18, 1920.

Woodward and Butler op. cit., p. 297 Herbert (٣٠.)
Samuel to Curzon, June 26 , 1920.

القرار رسميا في رسالة من اللنبي مؤرخة في ٢٧ ابريل ١٩٢٠ (٢١) ورفض فيصل فكرة الانتداب قائلا « ان كلمة الانتداب لا حد لها وليس لها معنى صريحا وقد رفضتها الأمة رفضا باتا ولا يقبلها أحد يريد الحياة ، فهي كلمة مطاطة ، تفسر طورا بأشد أنواع الاستعمار وتارة بأخف ضروب المعاونة الودية التي لا تمس الاستقلال ومع ذلك فقبولها عار على أمة تريد الحياة » (٢٢) •

كان تعيين هربرت صمويل حاكما عاما على فلسطين انتصارا لساعي قادة الصهيونية نحو الاستيلاء على فلسطين وامعانا في التحدي لمشاعر الأمة العربية وقد تسربت أنباء تعيينه الى فيصل وشعب فلسطين فبعث فيصل بمذكرة الى الحكومة البريطانية يستفسر فيها عن صحة هذا النبأ الذي كان له أسوأ الأثر على الأمة العربية لأن صمويل عرف على نطاق عالمي بأنه صهيوني مثله الأعلى أن يؤسس دولة يهودية على أنقاض جزء كبير من سوريا (فلسطين) ووجه فيصل نظر الحكومة البريطانية الى أن العرب يعتبرون هذا التعيين - اذا صح النبأ - قد تم ضد مصلحتهم وطلب فيصل من الحكومة البريطانية - اذا أكدت صحة الخبر - أن تعيد النظر في الموضوع وتلغى قرار التعيين لأنه ضار بمصلحة العرب (٢٣) •

ومع أن اختيار هربرت صمويل حاكما عاما لفلسطين قد تم من قبل لويد جورج عن قصد وتدبير لتنفيذ البرنامج الصهيوني في فلسطين (٢٤) ولأن صمويل من الملتزمين بأهداف الحركة الصهيونية • فان الأسباب التي ذكرها كيزون لهذا التعيين في معرض رده على رسالة الملك فيصل تشير الى أن الخداع ما زال سمة ملازمة للمسؤولين

Woodward and Butler op. cit., p. 253. (٢١)

(٢٢) أمين سعيد ، المصدر نفسه ص ١٥٠ .

Woodward and Butler op. cit. p. 284, Allenby to (٢٣)

Curzon No. 257, Cairo, June 9 1920.

E. Kedourie, The Chatham House Version and (٢٤)
other Middle Eastern Studies, Sir Herbert Samuel and the Govern-
ment of Palestine, pp. 52 - 54.

البريطانيين في علاقاتهم مع العرب ، فقد جاء في رسالة كيرزون الى اللنبي في ١٤ يونيو ١٩٢٠ :

« لقد تقرر تعيين مستر صمويل مندوبا ساميا لِفلسطين لاقتناع الحكومة (البريطانية) بأن سمعته المالية وخبرته الادارية تجعله أهلا لهذه المهمة بالذات ولأن نفوذه على الصهيونيين وعطفه المعروف نحو العرب (كذا) سوف يمكنانه من الحكم بالعدل والقسطاس المستقيم » وختم كيرزون كتابه قائلا « افنا نعتقد أن الأمير (يعني فيصل) والعرب سيجدون صمويل صديقا مخلصا لهم » (٣٥) .

لقد أشار بعض الباحثين في قضية فلسطين من أبناء الأمة العربية الى تعيين هربرت صمويل بما يوحي الى الأذهان أن العرب في ذلك الوقت كانوا يجهلون صمويل وصلته بالحركة الصهيونية وأنهم (لم يقوموا بثورة ولا حتى بمظاهرات عند مجيئه وكانوا لا يعرفون الرجل ونشاطه) (٣٦) غير أن الوثائق تثبت غير ذلك . فقد كان العرب في سوريا وفلسطين يعرفونه حق المعرفة وقد رأينا في تقرير الرائد كامب (انظر الفصل الثالث) ما قام به الشعب العربي في فلسطين من استعداد لمقاومة تنفيذ البرنامج الصهيوني ولم يكن تعيين هربرت صمويل سوى مرحلة من مراحل تنفيذ ذلك البرنامج . أما من الناحية الرسمية فان الملك فيصل لم يترك مجالاً لاستزيد وقام اللنبي نفسه بنقل ما رأى وسمع من الشعب العربي الى المسئولين في لندن :

« ان تعيين أحد اليهود ليكون أول حاكم عام على فلسطين ، أمر بالغ الخطورة في نظر سكان هذه البلاد . والسكان المسلمون في حالة هياج شديد الآن لما ترامى اليهم من أنباء بأن وعد بلفور سوف يدرج في معاهدة الصلح . أن المسلمين سوف يعتبرون تعيين أول حاكم عام

Woodward and Butler op. cit., p., 287, No. 261 (٣٥)
Curzon to Allenby, Foreign Office, June, 14 - 1920.

(٣٦) جلال يحيى ، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية . منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٥ ص ٦٨ - ٦٩ .

لفلسطين من اليهود - حتى لو كان بريطاني الجنسية - بمثابة تسليم البلاد فوراً لإدارة صهيونية دائمة» (٢٧) .

وفي هذا الوقت كانت فرنسا تمهد للاستيلاء على سوريا عن طريق إثارة الفتن والاضطراب وتسليح العناصر الموالية لها في سوريا مما دفع الملك فيصل إلى مناشدة رئيس وزراء بريطانيا أن يبذل مساعيه مع الحكومة الفرنسية لاطفاء نر الفتنة ، وجاء في رسالة فيصل أن المسيحيين والمسلمين في سوريا يعيشون أخوة في قطر واحد بل انهم لم يتخلوا عن هذه الروح الأخوية حتى في ظروف الحرب عندما حاول الأتراك (الاتحاديون) الإيقاع بينهما ، وأضاف فيصل قائلاً « يبدو أن الإدارة الفرنسية السيئة هي سبب المتاعب القائمة الآن في كل مكان في المنطقة الغربية وإذا كانت المساعدة التي تريد فرنسا أن تقدمها لسوريا هي سياسة «فرق تسد» فإني أعلن بصراحة منذ الآن أننا نرفض هذه السياسة» (٢٨) .

وفي نهاية شهر يونيو ١٩٢٠ أعلنت الحكومة الفرنسية عن طريق سفير بريطانيا في باريس (مسنر داربى) أن وقت التحالف بين فرنسا وبريطانيا ضد فيصل قد انتهى وأنه منذ ذلك التاريخ يجب أن يترك أمر الاتصال بفيصل لفرنسا وحدها ، إذا رأيت ما يدعو إلى الاتصال ، وشكت الحكومة الفرنسية لبريطانيا أن فيصل يحاول أن يقذف بالفرنسيين إلى البحر ، ومن ثم فإن الحكومة الفرنسية ليست ملزمة بالاعتراف به ولن تسمح لفيصل أن يفرض إرادته عليها (٢٩) .

وكانت هذه الرسالة بمثابة إنذار من الحكومة الفرنسية بأنها قررت أن تحسم القضية بالتدخل العسكرى في سوريا وهذا ما حدث في شهر يوليو ١٩٢٠ عندما أرسل الجنرال غورو إنذاراً في ١٤ يوليو

Woodward and Butler op. cit., p. 255, No. 246 (٢٧)
Allenby (Cairo) to Curzon, May 6, 1920.

Woodward and Butler, op. cit. pp. 283 - 284 No. (٢٨)
256, Allenby (Cairo) to Curzon, June, 4, 1920.

Woodward and Butler op. cit., p. 297, The British (٢٩)
Ambassador, Paris, to Curzon, June, 29, 1920.

الى الحكومة السورية مطالبا بتسريح الجيش السوري والاعتراف بالانتداب الفرنسى ، ومع أن الحكومة السورية أكرهت على قبول الانذار فان القوات الفرنسية زحفت نحو دمشق وبدأت الاشتباكات فى ٢٢ يوليو واستبسلت القوات العربية الشعبية فى الدفاع عن أرضها ضد الغزو الأجنبى الجديد ولكن قوة السلاح الفرنسى أسكتت صوت الحق العربى ودخلت القوات الفرنسية دمشق فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٠ على أنشلاء شهداء « ميسلون » (٢٤ يوليو) وعزل الجنرال غورو الملك فيصل ليؤلف حكومة من العناصر الموالية للاحتلال الفرنسى ونزع سلاح الجيش العربى وأحال قوات الشعب الى فرقة من الشرطة وأعلن نهاية حكم فيصل وشرع فى محاكمة الوطنيين الذين دفعوا ضريبة الوطن من عرقهم ودمائهم وفى ٢٧ يوليو ١٩٢٠ طلب من فيصل مغادرة دمشق ولم يذعن فيصل لأمر غورو فأخرج عنوة من عاصمة بلاده فى ٢٨ يوليو من العام ذاته فنقل الى حوران ومنها الى حيفا ثم توجه الى ايطاليا (٢٨ أغسطس ١٩٢٠) ليواصل الدفاع عن قضية العرب وكان يرافقه احسان الجابرى وساطع الحصرى ونورى السعيد (٤٠) ومن مدينة كوما فى ايطاليا بعث بمذكرة طويلة الى لويد جورج (١١ سبتمبر ١٩٢٠) بسط فيها شكائته وناشد بريطانيا أن تنجز وعدها للعرب (٤١) وأسدل الستار — الى حين — على مأساة الحرية فى الشرق العربى ولما يجف المداد الذى سطرت به مبادئ مؤتمر السلام .

وفى مصر واصلت بريطانيا مساعيها لضرب الوحدة الوطنية عندما أخفقت فى قمع ثورة الشعب المصرى بقيادة سعد زغلول ، فسعت قبل وصول لجنة ملنر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ الى اثار الفتنة الداخلية عندما كلفت يوسف وهبة باشا بتأليف الوزارة على اثر استقالة وزارة محمد سعيد باشا التى كان من رأيها تأجيل وصول لجنة ملنر حتى يتم الصلح بين الحلفاء والدولة العثمانية (٤٢) ، لقد أدركت الحكومة

(٤٠) امين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ج ٢ ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .

(٤١) انظر نص المذكرة فى امين سعيد ، المصدر نفسه ص ٢١٢—٢٢٣

(٤٢) محمد انيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ص ٥٠ .

(١١ — نكبة الامة العربية)

البريطانية أن اندلاع ثورة ١٩١٩ فى مصر يقتضى تغييرا فى سياستها وان كان شكليا وتغييرا فى مواقع المسئولين عن تنفيذ تلك السياسة فى مصر وكان من نتائج هذا الاتجاه ابعاد ريجنالد وينجت وتعيين الفيلد مارشال اللنبى خلفا له على دار العمادة فى مصر ، وارسال لجنة ملنر (٧ ديسمبر ١٩١٩ - ٦ مارس ١٩٢٠) للبحث فى أسباب ما وصفته الدوائر البريطانية الرسمية بالاضطرابات الأخيرة فى مصر والنظر فى وضع نظام أساسى للحكم فى المستقبل فى اطار الحماية البريطانية وكان رئيس اللجنة اللورد ملنر ومن أعضائها « Cecil Hurst » و « J. A. Spender » واذا كان كيزون قد حدد مهمة اللجنة فى احدى رسائله الى اللنبى (٥ أكتوبر ١٩١٩) بأنها تتلخص فى وضع تفاصيل لدستور يحدد دائرة اختصاص كل من بريطانيا باعتبارها صاحبة الحماية على مصر والحكومة المصرية (٤٣) ، فان اتجاه الحكومة البريطانية كما تصوره ملنر كان لا يهدف الى تصفية الحماية بقدر ما كان يرمى الى دعمها (٤٤) . ومن ثم يتضح أن الغرض من ارسال اللجنة لا يعدو أن يكون ذرا للرماد فى العيون وهذا ما يفسر موقف الشعب المصرى ودوره الايجابى فى مقاطعة اللجنة . وتحديثنا وثائق ثورة ١٩١٩ عن رأى القوى الوطنية فى اللجنة كما تحدثنا عن الموقف الداخلى فى مصر والعنف الذى قابلت به قوات الاحتلال مظاهرات الوطنيين والحصار الذى ضربه أهل مصر على لجنة ملنر حتى باءت بالفشل . فقد جاء فى تقرير لسعد زغلول (٢٨ أغسطس ١٩١٩) : « لا بد أن تكونوا علمتم بأن اللجنة الانجليزية التى تعينت برئاسة اللورد ملنر للتوجه الى مصر ستتوجه قريبا وأن مهمتها البحث عن أسباب الاضطرابات الأخيرة والنظر فى نظام يكفل تحت الحماية الانجليزية التدرج فى الحكم الذاتى فمهمتها مما توسعت ومما لاحظت فى تنفيذها مصلحة المصريين لا تنطبق مع أمانهم ولا تتفق مع مطلب الاستقلال التام الذى كلفتنا الأمة بالسعى اليه وجدنا للسعى له ما استطعنا اليه سبيلا ولذلك

E. Kedourie op. cit., p. 120, Quoting Documents (١٢)

Collected for The Special Mission, Vol. 3, p. 112. F. O.848/1.

E. Kedourie, op. cit., p. 120.

(٤٤)

استحسننا ونستحسن رأيكم فى اجتناب مخابرة هذه اللجنة بأى طريقة كانت « (٤٥) • وتصف رسائل عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى باريس فظائع الاحتلال البريطانى فى ضرب ثورة ١٩١٩ ويقظة شعب مصر ونجاحه فى احباط الفتنة الداخلية التى أراد الاستعمار البريطانى اثارها باسناد الوزارة الى يوسف وهبة • قال عبد الرحمن فهمى فى احدى رسائله : « ان المظاهرات التى حصلت بالاسكندرية ونوهمت بجوابكم أن أخبارها ساءتكم لم تكن شيئاً بجانب ما حصل بعدها بمصر والاسكندرية وأرسلنا ما وصل الى علمنا عنها تلغرافيا اليكم ، نسأل الله الخلاص مما نحن فيه » •

« ان المظاهرات التى حصلت أمس بالاسكندرية قوبلت بعنف وشدة متناهية والأخبار متناقضة فى عدد القتلى والجرحى ولذلك ما أمكننا ذكرها بالتلغراف الذى أرسلناه لسعادتكم اليوم وأهم شيء فى هذا الموضوع هو نص استقالة محافظ الاسكندرية التى يقول فيها حرفياً : « ان الرصاص يطلق فى شوارع المدينة من غير داع وقد ارتكب أحد المفتشين خطأ لا مبرر له ولم أبلغ شيئاً من الحوادث ولهذا أقدم استقالتي » (٤٦) •

وعن مهمة اللبى ومقاطعة الشعب لحكومة يوسف وهبة كتب عبد الرحمن فهمى فى ٣ ديسمبر ١٩١٩ :

« ١ - فلقد عاد اللورد اللبى من انجلترا مزودا بشدة متناهية فى كل شيء •

« ٢ - حصل اجتماع كبير بالكنيسة المرقسية يوم الجمعة ٢١ نوفمبر حضره أكثر من أربعة آلاف شخص من عليا الأمة القبطية وكتبوا احتجاجاً شديداً جداً ضد ترشيح يوسف باشا وهبة لرئاسة الوزارة وضده اذا قبل وهو غاية فى الاحكام » (٤٧) •

(٤٥) محمد أنيس ، المصدر نفسه ج ١ ص ٤٢ •
(٤٦) محمد أنيس ، المصدر نفسه ص ١٥٥ - ١٥٦ من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول (غير مؤرخة) •
(٤٧) محمد أنيس ، المصدر نفسه ص ١٥٧ - ١٥٨ •

« ٦ — لقد نشط قلم المطبوعات نشاطا زائدا فى مراقبة الجرائد والتضييق عليها فهو يستدعى من وقت الى آخر أصحاب الجرائد ورؤساء تحريرها ويهددهم بالقتل ان لم يعتدلوا فى لهجتهم ولا يتعرضوا للسلطات والوزراء والحالة العامة حتى أن مستشار الداخلية اشترك فى قلم المطبوعات فى هذه المأمورية وهو الآخر يستدعى أصحاب الجرائد ويهددهم بهذه الصفة •

« ولقد أصدرت السلطة العسكرية أمرها أمس تاريخه بقفل جريدة مصر وأظن أن مقالات سينوت بك من أكبر الأسباب لهذا القفل ولا يعرف الى أى حد تصل بنا هذه المعاملة القاسية ولا أدرى ما هى قيمة أبحاث لجنة ملنر فى الشئون المصرية بعد قفل ثلاثة (هكذا وردت) جرائد عربية وكم أفواه الباقية وسيف الأحكام العرفية لا يزال مسلولا على رقاب الجميع بل مسلولا بحالة أشد مما كان عليها ابان الحرب • نسأل الله الخلاص » (٤٨) •

ثم يتحدث عبد الرحمن فهمى عن وصول لجنة ملنر ومقاطعة الشعب لها :

« ٢ — وصلت لجنة اللورد ملنر صباح الأحد ٧ لجارى (ديسمبر ١٩١٩) بطريقة مستترة جدا ، بحيث لم يعلن عنها فى الجرائد الا حين وصولها الى القاهرة •

« حيا الله الأمة المصرية فقد نفذت ارادتها التى أعجبت الوفد وأحكمت مقاطعتها لهذه اللجنة احكاما شديدا جدا وراقبت ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن تقدمهم للتكلم مع اللجنة مراعية شديدة حلت أعصاب « الحزب المستقل الحر » الذى كونته يد العاصب وأمواله لهذه الغاية » •

ويمضى عبد الرحمن فهمى قائلا :

« ٤ — لم تكتف الأمة المصرية بمقاطعة اللجنة الانجليزية بل

أرادت أن تظهر استياءها للملأ بطريقة محسومة فأضربت تلاميذ المدارس وطلبة المعاهد الدينية عن الدراسة وأضرب المحامون الأهليون وكذلك المحامون الشرعيون لمدة سبعة أيام ابتداء من ١٧ ديسمبر الجارى ، كذا أضرب المحامون الوطنيون لدى المحاكم المختلطة سبعة أيام كذلك أضربت الطوائف الأخرى كالأحوزية وعمال الترام ولفافى السجاير الخ وكانت صيغة اضرابهم لا تخرج عن احتجاجهم على الحماية واحتجاجهم على قدوم اللجنة الانجليزية وطلب الاستقلال التام وتوجت هذه الحركة المباركة باحتجاجين عظيمين لهما من الأهمية المكانة الأولى ألا وهما احتجاجا هيئة كبار العلماء والمجلس الأعلى للأزهر والمعاهد الدينية وأولهما خاص بالاحتجاج على دخول العساكر الانجليزية يوم ١١ ديسمبر داخل الأزهر الشريف « (٤٩) » .

وفى ٧ يناير ١٩٢٠ كتب عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول :

« أحمد الله الذى وفقنا الى احكام عملية مقاطعة اللجنة احكاما فاق حد المنتظر وأذهل الجميع هنا وأصبح أعضاء اللجنة الانجليزية ينتقلون لزيارة من يتوسمون فيهم خيرا لمناقشتهم أو قبول مفاوضاتهم فلم يجدوا الا اعراضا ونقورا من كل مفاوضة وأصبح ثابتا عند الجميع أن الهيئة الوحيدة التى يمكن المفاوضة معها باسم الأمة المصرية هي هيئة الوفد المصرى الموقرة » (٥٠) .

وقد أكد اللورد ملنر نفسه خطورة المقاطعة التى واجهتها لجنته فى مصر عندما أعلى « أنه كان دائما يشعر أن الوزراء كانوا يتطلعون فى قلق الى خروجنا من البلاد دون أن يلزموا أنفسهم بأى حال من الأحوال » كما أعلن يوسف وهبة فى مقابلة له مع ملنر فى ٢٩ فبراير سنة ١٩١٩ أن وزراء حكومته يؤثرون ألا يستشاروا فى أية مقترحات قد ترى لجنة ملنر أن تتقدم بها (٥١) .

(٤٩) محمد أنيس ، المصدر نفسه ص ١٦٢ - ١٦٥ : من عبد الرحمن

فهمى الى سعد زغلول ، مصر ، فى ٢٧ ديسمبر ١٩١٩ .

(٥٠) محمد أنيس ، المصدر نفسه ص ١٧٠ : من عبد الرحمن فهمى

الى سعد زغلول ، مصر ، فى ٧ يناير سنة ١٩٢٠ .

E. Kedourie op. cit., p. 124.

(٥١)

ومع ذلك تقدمت لجنة ملنر بتقريرها الى وزير الخارجية مستر كيرزون في ١٧ مايو ١٩٢٠ وكانت أهم مقترحاتها عقد معاهدة مع مصر وتحديد مدى اثراف بريطانيا على شؤون مصر بحيث تنحصر ممارسة النفوذ المباشر في أضيق نطاق ممكن مع الاعتماد خارج ذلك النطاق على النفوذ الأدبي للمستشارين البريطانيين الذين يعملون مع الوزراء المصريين^(٥٢) في ظل ادارة مصرية • وعلى ضوء توصيات اللجنة بدأت المباحثات بين الحكومة البريطانية وعدد من رؤساء الوزارات المصرية الذين لا يملكون حق التحدث باسم الشعب المصري لحل القضية المصرية على أساس من التوفيق بين بقاء الاحتلال البريطاني ورعاية المصالح الأجنبية من ناحية ، واعطاء مصر قدرا من الحكم الذاتي من ناحية أخرى وكان طبيعيا أن تجرى هذه المفاوضات بمعزل عن رأى الكثرة من سكان البلاد الذين وقفوا مع سعد زغلول مطالبين بالاستقلال التام وبدأت في عهد وزارة عدلى يكن من يوم ١٢ الى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وتعثرت المفاوضات واضطر عدلى الى تقديم استقالته وتعذر على بريطانيا تأليف وزارة مصرية تحظى باحترام الشعب وأخذ اللبى يضغط على حكومته لتقبل مقترحاته الخاصة بالتعاون مع من سماهم « العناصر المعتدلة » لوضع تسوية دائمة لنقضية المصرية وتمخضت هذه المقترحات عن تصريح (٢٨ فبراير ١٩٢٢) بعد أن كجم اللبى أفواه المعارضة الوطنية واعتقل عبد الرحمن فهمى (أكتوبر ١٩٢٠) وسبعة وعشرين من قادة الحركة الوطنية وحوكم عبد الرحمن فهمى باعتباره متهما أول في قضية المؤامرة الكبرى^(٥٣) وحكم عليه بالاعدام وترددت لندن في تأييد الحكم واحتج الوفد المصري في باريس على الحكم الجائر وعارض ملنر تأييد الحكم قائلا : « اننا اذا أيدنا هذه الأحكام فاننا نكون قد ارتكبنا خطأ أكبر مما فعلناه في محاكمة دنشواى »^(٥٤) وأخيرا أوقفت السلطات البريطانية تنفيذ الأحكام وخفضت الحكم على عبد الرحمن

E. Kedourie op. cit., p. 123.

(٥٢)

(٥٣) اجمع المؤرخون ان هذه القضية ملفقة ، انظر محمد انيس المصدر نفسه ص ١٨ .

E. Kedourie op. cit., p. 131.

(٥٤)

فهى الى السجن • كذلك مهد اللنبى لتصريح ٢٨ فبراير باعتقال سعد زغلول ونفيه الى جزائر سيشل (٢٣ ديسمبر ١٩٢١) •

كان تصريح ٢٨ فبراير أحد انجازات اللنبى التى حققها فى وجه معارضة عنيفة من حكومته حتى هدد بالاستقالة أكثر من مرة ، وكان اللنبى يعتقد أن الجو قد خلا له بعد اسكات صوت المعارضة الوطنية لينفرد بالتعاون مع العناصر التى لم تقف الى جانب الشعب (العناصر المعتدلة) فى سبيل تنفيذ السياسة الجديدة التى ترمى الى الغاء الحماية مع الاحتفاظ لبريطانيا بالسلطات التى كانت تمارسها فى ظل الحماية وهى تأمين موصلات الامبراطورية فى مصر والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية فى مصر ومسألة السودان مع بقاء قوات الاحتلال •

وأذن مجلس الوزراء البريطانى لوجهة نظر اللنبى ومستشاريه بعد استدعائه الى لندن للتشاور وأعلن تصريح ٢٨ فبراير بعد مفاوضات بين اللنبى وثروت باشا ، مؤذنا باستقلال مصر واتخاذ ولى الأمر فيها « السلطان أحمد فؤاد » لقب ملك مصر ولكن بريطانيا احتفظت لنفسها بالشروط الأربعة سالفه الذكر فيما يتعلق بتأمين الموصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر ورعاية المصالح الأجنبية ومسألة السودان • ومن الواضح كما قال الأستاذ العقاد أن بريطانيا « لو لم تحتفظ بهذه الشروط الأربعة لكان فى جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتمس به البلاد المحتلة » (٥٥) •

لكن الحكومة البريطانية أدركت بعد فترة من عدم الاستقرار فى مصر أن السياسة التى تبناها اللنبى بتأييد منها لحل القضية المصرية أفضت بهم الى طريق مسدود وأن اعتماد بريطانيا على من سمتهم « المعتدلين » فى مصر لتنفيذ سياستها كان بمثابة امتطاء صهوة الحصان الخاسر كما يقول التعبير الانجليزى ، ولم تجد مناصا من الافراج عن سعد زغلول بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير فعاد سعد من منفاه وخاض

الوفد أول انتخابات شعبية بعد الغاء الحماية و اعلان النظام الملكى الدستورى فى مصر، وقال الشعب العربى فى مصر كلمته فى الانتخابات (٢٧ سبتمبر ١٩٢٣) وحمل سعدا على الأعناق الى كرسى رياسة الوزارة ، وزارة الشعب الأولى (٢٨ يناير ١٩٢٤) ومنذ ذلك التاريخ بدأ الجهاد الوطنى الشاق لتحقيق الاستقلال لأن سعدا « كان يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الأولى وأزماتها ومعضلاتها : ان عيينا الأكبر فى تلك الوزارة أننا أخذناها جدا وصدقنا أننا مستقلون » (٥٦) •
